تعريف بكتاب: الخلاصة في الاقتصاد
لفضيلة الدكتور محمد بن سعود العصيمي

عبد القيوم بن عبد العزيز الهندي
محاضر، باحث بمرحلة الدكتوراه
قسم الاقتصاد الإسلامي – الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة

- #الخلاصة_في_الاقتصاد كتاب جديد صدر حديثاً لفضيلة الدكتور محمد بن سعود العصيمي، الاقتصادي الشرعي، الأستاذ الأكاديمي سابقاً، وعضو ورئيس الهيئات الشرعية بمختلف المؤسسات المالية حالياً. (نزل بالأسواق نهاية شهر ٥– ١٤٣٨هـ).
- الناشر: مركز المنهاج للإشراف والتدريب التربوي، الرياض.
- يقع الكتاب في ١٣٩ صفحة من القطع المتوسط.
- ويأتي ضمن مشروع (خلاصة العلوم الشرعية والعصرية) وإلى جانب: الخلاصة في علم الإدارة، والخلاصة في علم التربية، والخلاصة في علم الحاسب الآلي. فهو موجه للشرعيين بالدرجة الأولى، ولغير المتخصصين في الاقتصاد.
- قُسم الكتاب إلى (١٦) فصلاً، وبيانها في الآتي:

الفصل الأول من الكتاب جاء بعنوان: مقدمة في علم الاقتصاد:

وفيه عرف المؤلف علم الاقتصاد، وذكر أقسامه ونشأته، والعمليات الرئيسية فيه، ثم وضح الفرق بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، والفرق بين القيمة الأسمية والقيمة الحقيقية، والقيمة المطلقة والقيمة النسبية، بالإضافة إلى الفرق بين التدفق والرصيد. كما تعرض لبيان المشكلة الاقتصادية، وعلاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.

أما الفصل الثاني، فكان عنوانه: النظم الاقتصادية المعاصرة:

وبعد مدخل يسير، تحدث المؤلف عن النظام الرأسمالي: نشأته، ومبادئه، ومميزاته، وعيوبه. ثم تطرق للنظام الاشتراكي متناولاً ما تناوله في النظام الرأسمالي، وختم بتمهيد للنظام الاقتصاد الإسلامي.

الفصل الثالث من الكتاب، جاء بعنوان: إطلالة النظام الاقتصادي الإسلامي:

وفيه عرف المؤلف، علم الاقتصاد الإسلامي، ذاكراً أهدافه، وأصوله، ومقاصده، مع ذكره لنماذج وصور تميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من النظم الاقتصادية.

الفصل الرابع من الكتاب، جاء بعنوان: السوق والعرض والطلب:

وفيه وضح المؤلف، المفهوم الاقتصادي للسوق، ووظائفه، وأشكاله، وآليات تحديد السعر في السوق. متناولاً العوامل المؤثرة على العرض والطلب، وسلوك المستهلك، والمنتج، في الاقتصاد الرأسمالي.

أما الفصل الخامس، فكان بعنوان: السوق في الإسلام:

وفيه تعرض المؤلف لقضية مراقبة الحكومة للسوق في الاقتصاد الإسلامي، وضوابط المنافسة في السوق، بالإضافة إلى سلوك المنتج، والمستهلك في الاقتصاد الإسلامي.

وفي الفصل السادس، والذي جاء بعنوان: أدوات إعادة التوزيع في الإسلام:

تحدث المؤلف، عن أدوات إعادة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، وموقع العمل الخيري من ذلك.

فيما جاء الفصل السابع بعنوان: الناتج المحلي الإجمالي:

وفيه وضح المؤلف مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، وطرق قياسه، وأهميته، وأوجه القصور في حساباته.

الفصل الثامن جاء تحت عنوان: النقود والبنوك المركزية والتجارية:

وهنا تم تعريف النقود وصفياً، مع ذكر وظائفها، كما تحدث المؤلف في هذا الفصل، عن البنوك التجارية، وخلق النقود، والمصارف الإسلامية، وخدماتها، والبنك المركزي ومهامه.

أما الفصل التاسع فحمل عنوان: التضخم والبطالة:

وبعد تعريف التضخم، تعرض المؤلف، لطرق قياس التضخم، وأسبابه، وآثاره. كما عرف بالبطالة، ومعدل البطالة، وأنواعها، وآثارها، وعلاجها. فيما ختم الفصل ببيان العلاقة بين التضخم والبطالة.

الفصل العاشر: جاء بعنوان: السياسات الاقتصادية:

وتحدث المؤلف بداية عن، السياسة المالية، ثم انتقل للضرائب، وأهدافها، وأنواعها. بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي وأثره الاقتصادي، والسياسة النقدية وسعر الفائدة، والاحتياطي النظامي، وعمليات السوق المفتوحة.

أما الفصل الحادي عشر، فجاء بعنوان: التجارة الدولية:

وفيه ذكر المؤلف، أسباب قيام التجارة الدولية، وعرف بمنظمة التجارة الدولية، ومزاياها.

الفصل الثاني عشر، حمل عنوان: العولمة الاقتصادية والتمويل الدولي:

وبعد تعريف العولمة الدولية، وبيان ملامحها، وأدواتها، تحدث المؤلف عن صندوق النقد الدولي، وأهدافه، وموارده، بالإضافة إلى البنك الدولي، ومجموعة البنك الدولي، والفرق بينهما، ذاكراً الهدف العام من البنك الدولي، والنظام النقدي الدولي الحديث بعد بريتون وودز، كما تحدث عن، مرحلة النظام المالي الحديث.

الفصل الثالث عشر، جاء بعنوان: غسل الأموال والاقتصاد الخفي:

وبعد الحديث عن غسل الأموال، وطرق ذلك، بينَ المؤلف، مفهوم الاقتصاد الخفي، وأقسامه، وصفاته، وأسباب ظهوره، وختم ببيان آثاره الاقتصادية.

أما الفصل الرابع عشر، فقد جاء بعنوان: التخلف والتنمية الاقتصادية:

وهنا تحدث المؤلف، عن مفهوم التنمية الاقتصادية، وأهدافها، موضحاً نظريات التنمية الاقتصادية، وطرق قياس التنمية، بالإضافة إلى أسباب التخلف ومعوقات التنمية، والتنمية في المنظور الإسلامي، والمعوقات الحقيقية للتنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي.

أما الفصل الخامس عشر، وما قبل الأخير، فقد حمل عنوان: الأزمات المالية والاقتصادية:

وبعد تعريف الأزمة المالية، والاقتصادية، ونماذج لكل منهما، تحدث المؤلف، عن حلول الأزمات المالية، والاقتصادية، في كل من، الاقتصاد الإسلامي، والاقتصاد الرأسمالي.

الفصل السادس عشر، والأخير، جاء بعنوان: المعاملات المالية:

وفيه تطرق المؤلف، لقواعد البيوع والمعاملات المالية، وأصول المنهيات الشرعية في المعاملات المالية. ثم تطرق لبعض المعاملات المالية المعاصرة، مثل:

١. الأسهم.
٢. السندات.
٣. الصكوك الشرعية.
٤. البطاقات بأنواعها.
٥. التأمين.
٦. بيع المرابحة للآمر بالشراء.
٧. التورق والتورق المصرفي.
٨. الإيجار المنتهي بالتمليك (الإيجار التمويلي).
٩. المتاجر بالعملات (الفوركس).

- كما ألحق الفصول ال(١٦) السابقة، بملحق، يتضمن مصطلحات اقتصادية.
- يبلغ سعر الكتاب: (١٥) ريالاً سعودياً لا غير.
- ويباع في دار الثلوثية مقابل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض.